



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز الدراسات للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

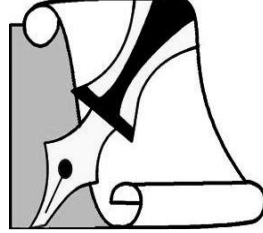
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التسوية والضم

خلال زيارة نادرة إلى رام الله ؛ أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري، دعم مصر للموقف الفلسطيني لجهة إعادة إحياء العملية السياسية، و ضد ضم أي شبر من الأراضي الفلسطينية، وأيضاً لقطع الطريق على أي مشكك بالموقف المصري. وأضاف أن "إعادة إحياء العملية السياسية برعاية الرباعية الدولية، ووفق مرجعية مبادرة السلام العربية، كانت على طاولة المباحثات مع الرئيس عباس"؛ وأن الرئيس عباس أبلغ شكري الاستعداد للعودة للمفاوضات، وفق الشرعية الدولية، "وطلب من مصر استخدام كل نفوذها الممكن من أجل ردع إسرائيل عن عملية الضم، والمساعدة في إطلاق عملية مفاوضات جديدة".

وشدد وزير الخارجية المصري على أن بلاده تسعى إلى "إيجاد الإطار المناسب، وفقاً لمقررات الشرعية الدولية، للمبادرة العربية للسلام، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، لاستئناف المسار السياسي، واستئناف المفاوضات التي ستقود إلى حل الدولتين، باعتبارها الحل الأمثل الذي يتيح للشعبين العيش بسلام بعيداً عن الصراع". وهو وصل إلى رام الله لنقل رسالة إلى الرئيس عباس، وهي رسالة دعم ومؤازرة، والتزام مصري دائم بالدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ واستعراض آخر التطورات، ووضع الرؤية المشتركة في استمرار العمل لتحقيق المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني للتأكيد على حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية، وكيفية استمرار العمل المشترك في إطار التضامن العربي لتحقيق هذه الأهداف والوصول إلى هذه الغاية".

وزار المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام نيكولا ي ملادينوف، رام الله، وبحث معه آخر التطورات السياسية، وتعزيز التعاون في مواجهة فيروس كورونا؛ وحذر من أن السلطة الفلسطينية على حافة الانهيار الاقتصادي، إذ انخفض دخلها بنسبة 80 %، وقال إن ذلك يأتي في وقت يحتاج فيه الفلسطينيون في جميع أنحاء الأراضي المحتلة إلى خدمات ودعم من السلطة الفلسطينية أكثر من أي وقت مضى.

رئيس الوزراء الأردني، عمر الرزاز؛ قال: "في حال تم إغلاق الباب أمام حل الدولتين، فقد ننظر إليه بإيجابية إذا فتحنا باب حل الدولة الواحدة، ومع ذلك لا أحد يتحدث عن ذلك في إسرائيل، ولا يمكننا تأييد ما يفعلونه"، متسائلاً: "من يتحدث عن حل الدولة الواحدة في إسرائيل؟ إنهم يتحدثون فقط عن الفصل العنصري"؛ وقال: "أناشد الجميع في إسرائيل أن يقولوا نعم، لنضع نهاية لحل الدولتين، حيث أنه لن يُطبق، ولكن دعونا نعمل معاً على حل الدولة الواحدة في وضع كهذا".

الرئيس الصيني، شي جين بينغ؛ أكد أن قضية فلسطين، التي كانت دائماً القضية الأساسية في الشرق الأوسط، تتعلق بالسلام والاستقرار الإقليميين، والعدالة والنزاهة الدوليتين، فضلاً عن الضمير الإنساني والمصادقية، وإن موقف الصين من قضية فلسطين ثابت وواضح؛ ولفت إلى أن الصين تدعم بقوة مطالب فلسطين العادلة، وجميع الجهود الرامية إلى حل قضية فلسطين؛ وتدعم (حل الدولتين) باعتباره المسار الصحيح، وتلتزم بالحوار والمفاوضات المتكافئة، وأنه يتعين على المجتمع الدولي، أن يتخذ موقفاً موضوعياً وعادلاً، وأن يعزز جهوداً من أجل توطيد السلام.

وكشف مساعد وزير الخارجية الأمريكي ديفيد شينكر النقاب عن أن بلاده حثت رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على عدم الإقدام على خطوات قد تمنع إقامة دولة فلسطينية، في وقت يدرس فيه تنفيذ خطته لفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق في الضفة الغربية؛ وقال شينكر ان نتياهو يواجه ضغوطاً داخلية كون بعض مؤيديه يريدون فرض السيادة ولكنهم يتحفظون من إقامة دولة فلسطينية.

وأضاف المسؤول الأمريكي ان إسرائيل تعي التداعيات والانعكاسات التي قد تترتب عليها مثل هذه الخطوة من قبل الدول العربية والأوروبية الصديقة.

قال جارد كوشنير، صهر الرئيس الأمريكي ترامب وكبير مستشاريه، إن الخطة الأمريكية المعروفة إعلامياً بـ "صفقة القرن" لا تسمح لإسرائيل بأن تفعل ما تشاء في الضفة الغربية؛ وأضاف كوشنير، خلال لقاء مع مجلة "نيوزويك" الأمريكية، ونقله موقع القناة العبرية السابعة، أن "جهوده لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تنبع من حسن نواياه، وأن الخطة لا تهدف إلى لتمكين رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتياهو من فعل ما يشاء في الضفة الغربية"؛

وأوضح: "أدرك أن الخطة ستعرض لانتقادات البعض، ولكن من الطبيعي مواجهة تحديات صعبة، وأنا أفضل تكريس الوقت للأمور الصعبة".

وقال وزير خارجية العدو غابي أشكينازي، إن ضم أجزاء من الضفة الغربية "ليس مطروحا في الوقت الراهن على جدول الأعمال" في الوقت الذي تكافح فيه إسرائيل موجة ثانية من تفشى فيروس كورونا؛ وأضاف "إننا قلنا قبل أول تموز؛ إن هذا التاريخ ليس مقدسا، ولكن ما هو مقدس هو دولة إسرائيل وأمنها".

من جهته أقر رئيس الكنيست يريف ليفين في محادثات خاصة بأن واشنطن لا تولي حاليا اهتماما لخطة الضم حوالي 30% من أراضي الضفة الغربية، ونتيجة لذلك، سيتم تجميد الخطة المثيرة للجدل مؤقتا لأن نتنها هو لن يمضي قدما من دون تنسيق الخطوة مع إدارة ترامب؛ وأضاف إن اهتمام الإدارة الأمريكية منصب في مكان آخر، وأنها "لا تصغي" عندما يتعلق الأمر بالضم.

زعماء المستوطنين أكدوا على أن إسرائيل ليست بحاجة للحصول على موافقة الولايات المتحدة للمضي قدما في الضم. وقال مجلس "يشع" الإستهيطاني في بيان "ليست هناك حاجة لانتظار أحد. هذه الخطوة تعتمد علينا فقط. لقد حان الوقت للوفاء بالوعود التي قُطعت وتطبيق السيادة [الإسرائيلية على الضفة الغربية] بغض النظر عن أي عامل"، وذهب رئيس المجلس الإقليمي السامرة، يوسي دغان، الأكثر تشددا إلى أبعد من ذلك، وكتب في بيان "لم يحدث منذ إقامة الدولة أن تقوم حكومة قومية بالرضوخ والاستسلام بمثل هذا الشكل للأمريكيين"؛ ويُعد دغان واحدا من بين 24 رئيس مجلس مستوطنة الذين أعربوا عن معارضتهم لخطة ترامب لأنها تخصص بشكل مشروط 70% من الضفة الغربية لدولة فلسطينية محتملة؛ ويرى هؤلاء أن على نتنها هو المضي قدما بخطة الضم، ولكن ليس في سياق اقتراح السلام الأمريكي.

من جهتها قالت مصادر إسرائيلية مطلعة إن هناك مخاوف لدى إسرائيل من الوضع الاقتصادي والصحي الذي يعصف بمناطق الضفة الغربية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية؛ و أن غياب التنسيق الأمني في ظل الوضع الاقتصادي والصحي المتردي يشكل خطرا كبيرا على إسرائيل، حيث إن القوات الأمنية للعدو بدأت تلاحظ تراجع سيطرة السلطة الفلسطينية في مناطق القرى و المخيمات؛ وأن سبب تراجع قوة السلطة وسيطرتها على هذه المناطق في

الضفة الغربية يرجع لعدة أسباب من بينها أن السلطة غير قادرة على إرسال قواتها وكتائبها إلى مناطق الضواحي بسبب غياب التنسيق الأمني مع إسرائيل؛ وأشارت بأن العشرات من عناصر وضباط الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة قدموا في الآونة الأخيرة طلبات للدخول من أجل العمل في إسرائيل كعمال.

وذكر تقرير لهيئة البث الإسرائيلية ("كان - 11") أن الإدارة الأميركية "تجتهد في وضع العراقيل" لثني الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ مخطط الضم في الضفة الغربية المحتلة خلال الفترة القريبة المقبلة؛ وأشارت القناة إلى أن إدارة الرئيس ترامب، تطالب بوجود حالة من الاستقرار السياسي تضمن تنفيذ الضم دون انقسامات، وليس كجزء من وعود انتخابية يقدمها قادة الأحزاب لناخبهم؛ بالإضافة إلى إجماع داخل الحكومة الإسرائيلية (بين الليكود و"أزرق أبيض") حول هذه المسألة. وأن الإدارة الأميركية تطالب إسرائيل بتوفير آلاف الوحدات السكنية للفلسطينيين مقابل الضم، يشار إلى أن النظام السياسي الإسرائيلي هو نظام برلماني ديمقراطي يعتمد على "الأحزاب الصغيرة"، ما يجعله نظاما غير مستقر، وبالتالي، فإن الشرط الأميركي يعتبر شرطا تعجيزياً؛ وتمتنع الإدارة الأميركية حتى الآن عن إعطاء ضوء أخضر لنتنياهو للبدء بإجراءات تنفيذ الضم، إثر خلافات بين مستشار وصهر ترامب، جاريد كوشنر، الذي يريد تنفيذ "صفقة القرن" بالاتفاق مع دول عربية، والسفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، الذي يؤيد ضمًا سريعًا وأحادي الجانب.

وشدد الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، على عدم إمكانية تطوير العلاقات مع إسرائيل في حال قامت بتنفيذ تهديداتها وضمت أجزاء من أراضي الضفة الغربية؛ وأشار إلى "تصميم الاتحاد بذل كل جهد ممكن لمنع الضم، والعمل على إفهام إسرائيل بأن هذا الأمر ينطوي على نتائج سلبية"؛ وشدد على استحالة تفسير القانون الدولي بشكل انتقائي، ف"عندما نقول أن الضم غير قانوني، هذا يعني أنه غير قانوني".

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صالح رافت، أكد إن التصريحات الأمريكية الأخيرة التي دعت فيها واشنطن، رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو بالإبقاء على فرص إقامة دولة فلسطينية حية، جاءت نتيجة رفض المجتمع الدولي بأسره لمخطط الضم الذي يقضي على "حل الدولتين"، ويخرق بشكل صارخ قرارات الشرعية الدولية؛ وأكد أن عدم إقدام إسرائيل على

الضم، ما هو إلا "مناورة لخداع المجتمع الدولي"، وقال: "التباين الموجود داخل حكومة العدو فقط على آلية تنفيذ الضم"؛ وتابع: "الإجراءات اليومية من هدم للمنازل والمؤسسات وتجريف المزارع الفلسطينية وبناء مستوطنات جديدة في سائر أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية.

مهرجان غزة سيعقد قبل العيد

أكد عضو المكتب السياسي لحركة (حماس)، صلاح البردويل، أن مهرجان غزة المركزي، الذي اتفقت عليه حركتا فتح وحماس، سيتم عقده قبل عيد الأضحى المبارك، مبيناً أن الوقت يُداهم الجميع، لا سيما وأنه يجب أن نلجم الاحتلال وقراراته، وألا يشعر بالراحة أبداً. وإن العديد من الشخصيات الكبيرة في العالم، ستشارك في هذا المهرجان، وسيلقي عدد منهم كلمات مهمة، ومنهم: الأمين العام للأمم المتحدة، ورئاسة جامعة الدول العربية، ورئيس وزراء جنوب إفريقيا، ورئيس وزراء ماليزيا، وكذلك البطريرك ميشيل صباح، بالإضافة لكلمة الرئيس عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) إسماعيل هنية.

وأوضح أن الاجتماعات ما بين فتح وحماس لها أهمية كبيرة، لأنها تكسر الجمود في العلاقة ما بين قيادتي الحركتين، وتوفر أجواء أفضل من السابق، وتمنع حدوث المناكفات والتصيّدات الإعلامية، ومن الممكن أن يُبنى عليها حلول، تُنتهي الانقسام والمشاكل الداخلية؛ وأضاف ان إسرائيل لم تُبقِ للشعب الفلسطيني ولا لفتح أو حماس أي شيء يبكون عليه، لذا فالأفضل أن نُفكر بطريقة جديدة، ونتجاوز كل خلافاتنا لنتفرغ لمواجهة عدونا، وبناء برنامج مشترك، ونحن نُؤكد "أن نخطو خطوة بمشوار الألف ميل، خير من أن نتجمد في أماكننا".

وعقد وفدان من حركتي فتح وحماس، بمدينة غزة، اجتماعاً في إطار "الجهود المشتركة لمواجهة خطة الضم الإسرائيلية، لأجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة، وصفقة القرن الأمريكية المزعومة".

وقالت الحركتان، في بيان مشترك صدر عنهما: إن الاجتماع ناقش "آليات عقد المهرجان الوطني، ضد مشروع الضم وصفقة القرن، بمشاركة شخصيات دولية".

يشار إلى أن أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، اللواء جبريل الرجوب، أكد أنه تم الاتفاق مع حركة حماس، على إقامة مهرجان وطني في قطاع غزة خلال الأيام المقبلة، مشيراً إلى أنه

تم تكليف عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح) أحمد حلس، بمواصلة الاتفاق على الآليات وتحديد الزمان والمكان.

وأضاف الرجوب، أن هذا المهرجان، سيكون محطة تاريخية لتجسيد الموقف الفلسطيني الموحد في مواجهة مشروع تصفية القضية الفلسطينية من خلال مشروع الضم وصفقة ترامب.

وأفادت صحيفة "الأخبار" ، نقلاً عن مصادر فصائلية فلسطينية قولها إن المتفق عليه حالياً بين حركتي فتح وحماس هو "عدد من الفعاليات والنشاطات التي تؤكد وحدة الموقف الفلسطيني في مواجهة مخطط ضم الضفة، وإظهار الموقف الفلسطيني واحداً"، من دون حديث عن خطوات فعلية لإنهاء الانقسام المستمر منذ أكثر من 13 عاماً.

وعلى رأس هذه الأنشطة والفعاليات، إقامة مهرجان مشترك بين الحركتين في غزة؛ تحت عنوان "مواجهة خطة الضم الإسرائيلية للضفة المحتلة"، إضافة إلى مؤتمرات ومسيرات لاحقة.

وأضافت المصادر الفلسطينية أن الفصائل أدركت ضرورة أن تقدم السلطة الفلسطينية موقفاً فلسطينياً موحداً أمام الاتحاد الأوروبي، كي يتمكن الاتحاد من أخذ موقف "أكثر صرامة ضد المخططات الأميركية والإسرائيلية التي تحاول فرض وقائع جديدة على الأرض".

وأوضحت المصادر أنه عقب رسائل الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية، بدأت الأخيرة بالاقتراب من حماس، وكان أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات قد أشار سابقاً إلى أن الانقسام بين الحركتين هو "ثغرة لإسرائيل والولايات المتحدة لتطبيق السيادة"؛ وقالت مصادر حماسوية للصحيفة اللبنانية إن الحركة "تسعى إلى تطوير الاتفاق مع فتح ليكون على برنامج سياسي مشترك لمواجهة المخططات الأميركية والإسرائيلية"؛ كذلك قال عضو المكتب السياسي لحماس حسام بدران، إن "المهرجان سيؤسس لمرحلة وفاق بين الحركتين.. ومنظمة التحرير ما زالت قادرة على استيعاب أحزاب جديدة".

آلاف الإسرائيليين يحتجون مطالبين بـنتنياهو بالاستقالة

تكرر مشهد المتظاهر، أمام مقر إقامة رئيس الوزراء في شارع بلفور بمدينة القدس المحتلة، مطالبين بنيامين نتنياهو بالاستقالة على خلفية التهم المتعلقة بالفساد، ووجه المتظاهرون انتقادات لنتنياهو المتهم بالفساد والاحتيال وخيانة الأمانة، إلى جانب هجومه على النائب العام

ووسائل الإعلام والقضاء خلال محاولته نفي التهم الموجهة إليه؛ وتعرضت حكومة نتنياهو مؤخراً لانتقادات واسعة بسبب التداعيات الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، وعدم إيفاء الحكومة بوعودها لإنعاش الاقتصاد وتقديم المساعدات للمتضررين.

وقال منسق التظاهرة الاحتجاجية، أمير هسكل، إن الهدف هو أن يقدم نتنياهو استقالته من الحكومة ويعود إلى المنزل، ولن نرتاح قبل تحقيق ذلك.

وكذلك التظاهر في "ميدان رايبين" وسط تل أبيب احتجاجاً على تقصير الحكومة في التعامل مع الأزمة الاقتصادية، كما تجمع المتظاهرون الذين يطالبون باستقالة نتنياهو عند إشارات المرور في جميع أنحاء الكيان، وجرى اعتقال أعداد من المتظاهرين.

وتم تنظيم احتجاج الأعلام السوداء "الأعلام السوداء" الذي يدعو إلى استقالة نتنياهو أمام المسكن الرسمي لرئيس الوزراء في شارع بلفور في القدس.

وبحسب موقع يديعوت أحرونوت، فإن أفراد الشرطة الإسرائيلية استخدموا خرطوم المياه، وقوات قمع الشغب، في مواجهة المتظاهرين.

وتشهد إسرائيل خلافات بشأن مشروع القانون الذي تحاول الحكومة إقراره بشأن السماح لها باتخاذ أي قرارات تتعلق بمواجهة فيروس كورونا، دون الرجوع للكنيست. واعتبرت جهات في المعارضة، بأن مثل هذا القانون يمس بالديمقراطية.

وهذه ليست المرة الأولى، التي تشهد فيها مناطق إسرائيلية تظاهرات مناهضة لسياسة الحكومة بفعل فشلها في إدارة مواجهة انتشار فيروس كورونا.

ويطالب الآلاف من الإسرائيليين خلال تظاهرات نظمت في الأيام الأخيرة باستقالة نتنياهو بسبب قضايا الفساد، وكذلك فشله في إدارة الأزمة الحالية.

مجموعات المتظاهرين ترى في رئيس الحكومة نتنياهو المشكلة والحل المطلق لوضع الدولة؛ لم ينشأ هذا الخطاب في أعقاب أزمة كورونا ومشاكلها، إنما يرتبط بفكر سياسي أصولي يعلق على بنيامين نتنياهو تفسير التفوق السياسي الواضح لليمين، ومن هنا يعتبره العائق في الطريق إلى إعادة احتلال معادل الحكم؛ فلا يحتمل خلاصاً دون إزاحته الفورية؛ هذا مفهوم مغلوط ويتجاهل السياقات العميقة التي وقعت في المجتمع الإسرائيلي وأدت إلى أفول هيمنة اليسار، ولكن ضمن هذه الفرضية الأساس أدير صراع في السنوات الأخيرة على إزاحة نتنياهو؛ هذا الصراع يعلق آماله على قناتين: خطوة لبلورة قوة سياسية – حزبية أمنية في جوهرها وثقافتها،

إلى جانب الخطوة القانونية. فالتحقيقات ورفع لوائح الاتهام تساعد على تصنيف رئيس الحكومة في مكانة المجرم الأعلى (Crime- Minister)، وتخلق توقعاً لإقصائه أو لتقييد ولايته تحت لوائح الاتهام.

وتبين قصر يد هذه الاستراتيجية ثلاث حملات انتخابية لم تنضج لدرجة التحول السلطوي، ولم تمس بقاعدة التأييد القوية لنتنياهو. وهذه ليست صدفة: من زاوية نظر أجزاء واسعة في المجتمع، فإن نتنياهو ليس رئيس حكومة فحسب، بل يرمز -بحكم وجوده المتواصل في قيادة الدولة- إلى التغيير الذي طرأ على النظام الإسرائيلي. فضلاً عن ذلك، فإن وجوده هناك يعكس تحفظ كثيرين وتخوفهم من إمكانية استئناف هيمنة اليسار، حزبياً، وسياسياً، واقتصادياً واجتماعياً على حد سواء؛ إن الناتج النفسي - السياسي لدى خصوم نتنياهو خطير: فمن رؤيا مطلقة وشبه فضلى لاستعادة المجد، استيقظوا على واقع من الفشل الاستراتيجي الذريع. هذه الفجوة هي التي تفسر شدة الإحباط الذي يجد تعبيره هذه الأيام في المظاهرات أمام منزل رئيس الحكومة في القدس، والتي تسعى إلى استخدام أزمة كورونا وعدم الاستقرار المرافق لها كرافعة لمواصلة بل وتعظيم الصراع الذي في أساسه سياسي - اجتماعي جذري وعميق. مزايا الاحتجاجات، والوحشية التي ترافقها تجاه رموز الدولة أيضاً، بما في ذلك الخطاب المتطرف تجاه رئيس الوزراء شخصياً، من شأنها أن تبشر باقتراب المنزلق السلس؛ وإن عنفاً سياسياً، ولا سيما تجاه منتخبى الجمهور وعلى رأسهم رئيس الوزراء، سيعد أكثر فأكثر إدارة مشروعة بالصراع لاجتياز المسافة التي بين السماء والأرض. وهذه الأجواء تخلق ظروفاً للعنف من الجانب الآخر؛ لو كنت أنا رئيس جهاز الأمن العام لاستدعيت الدائرة اليهودية ووحدة الحراسة للتشاور، ومن الأفضل ساعة واحدة مبكرة أكثر.

عقبات تعيق صفقة تبادل مع حماس

أوضح محلل الشؤون العربية يوني بن مناحيم، في مقابلة مع القناة السابعة المشاكل الرئيسية التي تمنع إحراز تقدم في هذا الموضوع؛ ووفقاً لبن مناحيم فإن "الطريق إلى إبرام صفقة تبادل مسدود، حيث هناك إشارات وتصريحات من قادة حماس تؤكد وصولهم لرؤية تفيد بأن حكومة إسرائيل الحالية استخلصت دروساً من صفقة شاليط، وأن نتنياهو لا يريد تكرار الأخطاء

السابقة، فهو يحاول بالرغم من أن الحكومة لم تتبنَ حتى اليوم رسمياً توصيات لجنة "شمغار"، التي أوصت بتطبيق معايير ووضع بعض الشروط والتي ترفضها حماس جملة وتفصيلاً؛ وبحسب بن مناحيم فإن هناك عقبتين رئيسيتين، الأولى، أن إسرائيل ترفض إطلاق سراح عشرات الأسرى الفلسطينيين الذين أعادت اعتقالهم من محرري صفقة شاليط؛ "أما العقبة الثانية، فهي مطالبة حماس بإطلاق سراح مئات الأسرى الذين قتلوا إسرائيليين، ومن بينهم عدد من الرموز الكبيرة" على حد قول بن مناحيم.

وقال إن "هناك ضغط يتعاظم على قيادة حماس لمحاولة تنفيذ عمليات أسر جديدة من أجل تغيير التوازن وإجبار إسرائيل على الرضوخ لصفقة تبادل جديدة".

وأشار إلى أنه منذ بداية انتشار فايروس كورونا ازداد الضغط على قادة الذراع العسكري لحماس من جانب عائلات الأسرى ومن جانب الأسرى أنفسهم من أجل الإسراع في إبرام صفقة التبادل، خوفاً من أن يتسبب الفيروس بموت الأسرى داخل السجون.

خلال هذه الفترة حاول يحيى السنوار تقديم "مبادرة إنسانية" تطلق إسرائيل خلالها سراح الأسرى المرضى والنساء والأطفال مقابل معلومات عن مصير الأسرى والمفقودين الإسرائيليين، إسرائيل رفضت هذه المبادرة لأنها تريد تنفيذ صفقة واحدة شاملة وليست على مراحل كما حدث في صفقة شاليط.

و"على ما يبدو أن الذراع العسكري لحماس توصلوا لاستنتاج مفاده أنهم بحاجة لأوراق مساومة أو روافع ضغط إضافية تمنع إسرائيل من التمرس خلف مواقفها، من وجهة نظرهم هذه الأوراق تتمثل في عمليات خطف جديدة لمدنيين أو جنود، الأمر الذي سيسرع مفاوضات صفقة التبادل".

وأشار بن مناحيم إلى أن إسرائيل لا تتصرف جيداً في موضوع الأسرى والمفقودين، مضيفاً "للأسف الشديد هناك قرارات للكابنيت منذ سنتين وثلاث سنوات تتعلق بالضغط على حماس من أجل الإسراع في صفقة تبادل أسرى من ضمنها اختطاف قادة من حماس لاستخدامهم كورقة مساومة، لكن هذه القرارات لم تنفذ".

من جهته قال وزير الجيش بيني غانتس إن إسرائيل ملتزمة بإعادة جنودها الأسرى من قطاع غزة، مبيناً أن إعادة تأهيل القطاع لن يتم بدون ذلك؛ وزعم أن إسرائيل مستعدة وملتزمة بتقديم

الاحتياجات الإنسانية لقطاع غزة وتطويره إذا كان هناك رغبة لكن لن يتم دون إعادة الجنود الأسرى الإسرائيليين فيه إلى منازلهم.

ودعا عضو الكنيست ماتان كاهانا؛ إلى عدم إعادة جثامين الفلسطينيين إلى قطاع غزة؛ وقال: "أطالب غانتس بالألا يسمح بأي حال من الأحوال بأي إيماءات إنسانية طالما أن جنود الجيش الإسرائيلي لم تكتمل مهمة عودتهم من قطاع غزة".

وهاجمت والددة الجندي الاسير في غزة أوروبن شأوول؛ الحكومة والمنظومة الأمنية الإسرائيلية متهمه إياهم بعدم العمل من أجل الإفراج عن ابنها الذي اعتقل خلال القتال من أجل إسرائيل على حد وصفها، موضحة بأن مسؤولية إعادة ابنها تقع على كل من نتنياهو وغانتس. ووجهت والددة أوروبن شأوول خلال المظاهرة كلمة إلى حماس قالت فيها "نحن نريد أن نعقد صفقة معكم لتبادل الأسرى، وأنا هنا من أجل الضغط على الحكومة والجيش لإتمام الصفقة"؛ من جانبها، تحدثت شقيقة شأوول خلال المظاهرة قائلة "إن الحكومة تمارس ضدنا حرب استنزاف مليئة بالنفاق والكذب والاستهتار، وأنها قد تخلت عنا".

مستقبل الائتلاف الحكومي

أوردت صحيفة هآرتس؛ أن رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، يعتزم الامتناع عن طرح الميزانية العامة للعام 2020 لمصادقة الحكومة، وبالتالي الكنيست، والذهاب إلى انتخابات جديدة في 18 تشرين الثاني المقبل، بحسب ما نقلت صحيفة "هآرتس" عن مقربين من نتنياهو؛ يأتي ذلك في ظل الخلاف بين نتنياهو ووزير أمنه، بيني غانتس، حول الميزانية، ففي حين يطرح نتنياهو اعتماد ميزانية لعام واحد، يصر غانتس على إقرار ميزانية لعامين، وينبغي حسم هذا الخلاف حتى الـ24 من آب المقبل، وإلا فإن الكنيست سيعلن عن حل نفسه تلقائياً، ويتم تحديد موعد للانتخابات؛ ونقلت عن مصادر قالت إنها تحدثت إلى نتنياهو مؤخراً في هذا الشأن، كما تحدثت إلى مقربين منه، أن الأخير يسعى إلى خلق حالة من الفوضى في داخل الائتلاف الحكومي، من أجل إثارة الجمهور بأنه "بهذه الطريقة من المستحيل الاستمرار" وتأهيل الرأي العام لتقبل فكرة حل الحكومة.

ورجّحت الصحيفة أن يتراجع نتنياهو عن هذه الفكرة إذا ما اقتنع أنها لن تعمل وفقاً لما خطط له وفقاً للمستجدات المتوقعة خلال المرحلة المقبلة، مع تواصل ارتفاع نسبة الإصابات اليومية بفيروس كورونا المستجد، علماً بأن تشكيل حكومة الوحدة جاء بعد أزمة سياسية استمرت أكثر من 500 يوم وشهدت ثلاث انتخابات متتالية، وتشكلت في ظل حالة طوارئ لمواجهة جائحة كورونا؛ وبحسب الصحيفة، فإن ما يدفع نتنياهو إلى تنفيذ هذا السيناريو، هو الجدول الزمني الذي حددته المحكمة المركزية في مدينة القدس، لسيرورة محاكمة نتنياهو، على أن تبدأ مرحلة الإثباتات في كانون الثاني المقبل، بوتيرة مكثفة تصل إلى 3 جلسات أسبوعياً.

وتابع التقرير أن التوقعات التي توصل إليها نتنياهو بعد التشاور مع مختصين، أنه مع اقتراب بدء مرحلة الإثباتات، سيلتمس أطراف إلى المحكمة العليا، ضد استمرار ولاية نتنياهو في رئاسة الحكومة، وسيطالب الملتمسون من المحكمة الإعلان عن تعذر أداء رئيس الحكومة لمهامه الرسمية، بدعوى عدم قدرته على إدارة شؤون الدولة بينما يقضي معظم وقته على مقاعد المتهمين في أروقة المحكمة.

وفي هذه الحالة، فإن نتنياهو يتوقع أن يؤيد المستشار القضائي للحكومة، أفحاي مندلبليت، حجة الملتمسين وسيوصي قضاة "العليا"، بالإعلان عن تعذر أداء رئيس الحكومة لمهامه، ما قد يسهل عليهم اتخاذ قرار في هذا الشأن، ولفتت الصحيفة إلى أن الهجوم المستمر الذي يتعرض له مندلبليت من مسؤولين بارزين في الليكود، يأتي في هذا السياق.

وقال مسؤول في "كاحول لافان"، خلال حديث له مع قادة الأحزاب الحريدية المحسوبة على معسكر نتنياهو، إن "نتنياهو يريد الذهاب إلى انتخابات؛ نحن بدورنا لن نعرض له خدنا الأيسر"، ورَجَّح المسؤول، بحسب موقع "واللا" الإخباري، أن "يعمل نتنياهو على حل الكنيست عبر الامتناع عن طرح الميزانية للمصادقة".

وأضاف أنهم في "كاحول لافان" يعتقدون أن نتنياهو يخطط لـ"انتخابات خاطفة وسريعة لاستباق مرحلة الإثباتات من محاكمته"؛ ويأتي ذلك في ظل استياء الأحزاب الحريدية، التي شاركت في حكومات نتنياهو الأخيرة، من إقرار مشروع قانون حظر "علاج المثليين" على أيدي خبراء نفسيين.

وفي هذه الأثناء، نقلت القناة 13 عن مصدر في الحكومة، قوله إن "هناك خطراً ملموساً من الذهاب إلى انتخابات خلال العام الجاري"، في حين قال مصدر مقرب من نتنياهو، في تصريحات للقناة، إن "فرص إجراء انتخابات هي 50% - 50% - إما نعم أو لا، الاحتمالات متساوية"، وأشار إلى أنه سيتم البت في هذه المسألة في الأيام القادمة كجزء من المناقشات حول الميزانية؛ "وعلى الرغم من إدراك نتنياهو للمخاطر التي قد تنطوي عليها إجراء انتخابات جديدة"، على حد تعبير "هآرتس"، "إلا أنه يعتقد أن البدائل أسوأ ولا ينبغي إخلاء مقر رئيس الحكومة في (شارع) بلفور في مدينة القدس وترك المنصب لبديله، غانتس".

قوانين جديدة ستطرح قد تؤدي لتفكيك الحكومة

ذكر موقع صحيفة إسرائيل هيوم العبرية، أن رئيس الكنيست ياريف ليفين من قادة حزب الليكود، قدم لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، سلسلة قوانين جديدة بهدف العمل على طرحها أمام الهيئة العامة للكنيست، تتعلق بقضايا إسرائيلية داخلية مختلفة. وبحسب الموقع، فإن هذه القوانين التي بعضها قد تحمي نتنياهو من المحاكمة، قد تؤدي إلى تفكيك الحكومة، خاصة وأن تلك القوانين توصف بأنها "يمينية"، ويرفضها حزب أزرق - أبيض بزعامة بيني غانتس، مشيراً إلى أن نتنياهو لم يرد بعد على ليفين بشأنها؛ وتتعلق تلك القوانين بعمل المحكمة العليا، وكذلك قوانين المحاكمات المعمول بها في المحاكم والذي في حال تم تعديلها يمكن أن تتيح لنتنياهو الفرصة من إنهاء محاكمته بدون أي أحكام ضده. ويأتي ذلك في وقت تتضاعف فيه الخلافات بين الليكود وأزرق - أبيض، بسبب بعض الملفات العالقة في الحكومة بشأن الميزانية وغيرها، وكذلك قوانين يسعى الليكود لتميرها في الكنيست لا تتوافق مع تطلعات ومبادئ حزب غانتس.

الاستيطان

ذكرت صحيفة "هآرتس"، أن إسرائيل أقامت بؤرة استيطانية أممية جديدة في الضفة الغربية بمنطقة من المفترض أن يتم نقلها إلى الفلسطينيين بموجب خطة الرئيس الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط (صفحة القرن). وأوضحت الصحيفة، أن البؤرة الاستيطانية أقيمت على بعد مائة

متر من قاعدة عسكرية في منطقة نابلس بعيداً عن أي مستوطنة أخرى؛ وأشارت إلى أن البؤرة الاستيطانية أُقيمت في نهاية حزيران وتم نقلها من أراض فلسطينية خاصة إلى أراضي الدولة، بالقرب من قاعدة عسكرية. وقالت المنظمة التي تراقب المستوطنات: "لا توجد طريقة لإقامة مثل هذه البؤرة الاستيطانية دون تعاون وثيق مع الجيش"، وفق الصحيفة.

وقالت الصحيفة العبرية، إنه في نهاية الشهر الماضي، أُقيمت البؤرة الاستيطانية على تلة أمام القاعدة العسكرية في منطقة جبل عيبال، حيث تم وضع كرفان هناك كخطوة أولى، ثم تم إرفاقه بكرفان آخر.

وكان الموقع الأولي للبؤرة الاستيطانية على أرض خاصة مسجلة لسكان البلدة المجاورة، عسيرة الشمالية، التي تمت مصادرتها بأمر الاستيلاء العسكري لعام 1978.

وتم نقل البؤرة القديمة من موقعها إلى منطقة تقع بالقرب من السياج الخاص بالقاعدة العسكرية على أرض تُعرف بأنها "أراضي الدولة"؛ ولفتت الصحيفة، إلى أن المستوطنين الذين استولوا على المكان بالقرب من القاعدة العسكرية، تم تزويدهم بالكهرباء والمياه من القاعدة نفسها.

وتابعت الصحيفة، أن الجيش وضع بوابة معدنية مغلقة على طريق الوصول إلى القاعدة، تُظهر أنه من أجل الوصول إلى البؤرة الاستيطانية، يجب المرور عبر البوابة.

وفي وقت سابق، شوهدت جيئات عسكرية مع جنود وعربة حراثة لمستوطن إسرائيلي يقوم بدورية في المنطقة بالقرب من المزارعين الفلسطينيين الذين كانوا يزرعون أراضيهم، وفي ذلك الوقت أمر الجنود مراسل صحيفة هآرتس والمصور بمغادرة المكان لأن المنطقة عسكرية ومغلقة، وفق الصحيفة.

وقاد الحاخام المتطرف يهودا غليك اقتحام عشرات المستوطنين، صباح اليوم، للمسجد الأقصى المبارك، لعدة أيام على التوالي، وسط دعوات ما يسمى "منظمات الهيكل" المزعمون إلى اقتحام الأقصى عشية عيد الأضحى المبارك بذكرى ما يُسمى "خراب الهيكل" من 27-30 من الشهر الجاري، وتنظيم حملة تهويد دعماً لقرار سلطات الاحتلال إغلاق باب الرحمة.

وأطلقت ما تسمى جماعة "طلاب لأجل الهيكل" حملة تهويد المسجد الأقصى تحت عنوان "جبل الهيكل بأيدينا"، تهدف إلى جمع أكبر عدد من المشتركين في هذه الجماعة، وجمع التبرعات

المالية لدعم برامج وطباعة المنشورات والبروشورات وتوزيع الكتيبات على المقتحمين ونشر الأفكار التهودية للأقصى. ودعت الجماعة لتنفيذ اقتحامات كبيرة ونوعية خلال ما يسمى ذكرى "خراب الهيكل"، وذلك من تاريخ 27-7 وحتى 30-7.

مشروع المغطس استثمار إسرائيلي ضمن مخطط الضم

قال حراك الحقيقة الأرثوذكسية في بيان أصدره تحت عنوان "المغطس بين الحقيقة والتضليل"، إنه "مع موسيقى نفخ الأبواق وقرع الطبول، عمّت أقلام ثيوفيلوس المأجورة أنباء عن تحرير مقدسات وأراضي الكنيسة الأرثوذكسية في منطقة المغطس (مكان اعتماد سيدنا المسيح) على الضفة الغربية من نهر الأردن؛ جاءت هذه الأنباء بعد نشر صور استقبال غير المستحق ثيوفيلوس لضباط جيش الاحتلال في منطقة المغطس واجتماعه معهم، وأظهرت هذه الصور الضباط وهم يعرضون مخططات على المستقبلين! وعلى الرغم من المقاطعة الفلسطينية للأجهزة الأمنية الإسرائيلية، تحدثت بعض الصحف العربية بحماسة عن هذا اللقاء متناسية أن أرض المغطس هي أرض محتلة يُستبعد عنها أصحاب السيادة الشرعيون!". وأضاف الحراك أن هذا النشر يأتي "بعد أن اقتربت ساعات الحسم لتنفيذ صفقة القرن ومخطط الضم الاستيطاني الذي يشمل منطقة الأغوار، والذي بدأ الحديث عنه منذ صعود ترامب إلى السلطة بقوة، فأطماع الاحتلال الإسرائيلي في ضمّ مناطق الأغوار قائمة منذ عقود، والمخططات لاستثمار مقدراتها مجهزة وتنتظر الفرصة للتنفيذ. ومن ضمن هذه المشاريع مشروع 'إيرتص همنزارييم' (أي "أرض الأديرة")، وهو المشروع الإسرائيلي لـ'تطوير' منطقة المغطس ويهدف إلى الاستيلاء الكامل عليها. منطقة المغطس (التي تحوي عدّة أديرة) ستقع، بحسب الخرائط المنشورة إلى الآن، ضمن المناطق التي سيجري ضمّها بحسب مخطط الضمّ وصفقة القرن. والمشروع المذكور سيكون ضمن مسار يحاول المجلس الإقليمي 'مغيلوت' (مجلس بلدي للمستوطنات) تطويره ويشمل عدّة مستوطنات في الغور، ويهدف إلى تعزيز السياحة في هذه المستوطنات. فالمجلس الإقليمي غيلوت يسعى، في إطار هذا المسار، لعرض إرث المستوطنين الأوائل الذين أقاموا 'كيبوتس بيت هعرقاه' عام 1939 الذي أُخلي عام

1948 وأعيد بناؤه بعد احتلال عام 1967. هذا المسار ينتهي في منطقة المغطس الذي يعتبره اليهود المكان الذي دخل منه بنو إسرائيل إلى أرض كنعان قبل نحو ثلاثة آلاف سنة. ولتنفيذ المشروع، قام جيش الاحتلال في السنوات الأخيرة بعمليات إزالة للأغصان التي زرعتها في المنطقة بعد عام 1967".

واعتبر أن "مشروع التحرير الذي يعرضه ثيوفيلوس ليس سوى عملية تضليل تبتغي التعقيم على مشروع استيلاء واستثمار الاحتلال للأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 في المغطس، إذ من المتوقع بعد تنفيذ الضمّ أن تُرسَم الحدود وتوضع الحواجز من جديد، وستُغلق هذه المنطقة أمام الفلسطينيين ليستفيد من المشروع مستوطنو الغور فقط. ما يقوم به ثيوفيلوس ليس إلا تنفيذاً للمصالح الإسرائيلية الرسمية ولمشاريع الاستيطان. من ثيوفيلوس غير المستحق، الذي قام بتسريب عقارات واقعة عند البوابة الغربية للمدينة المقدّسة المحتلّة (أوقاف باب الخليل) ليسهم في تهويد القدس والمسّ بمكانتها وهويّتها، من ثيوفيلوس لا نتوقّع أن يقوم بتحرير أراضٍ يسيطر عليها جيش الاحتلال في منطقة الأغوار التي تعتبرها إسرائيل من أهمّ المواقع الإستراتيجية لها؛ فالمسألة هي تضليل عبّر التهليل 'لتحقيق' انتصارات خائبة وكاذبة تماماً مثل بياناته في قضية باب الخليل... تضليل، فتضليل، ثمّ تضليل...".

وأشار الحراك إلى أنه "في ظلّ هذا 'التحرير' من جيش الاحتلال نتساءل: هل استعادت البطيريركية الأرض المقام عليها الحاجز 300 (حاجز قبة راحيل) والتي أُجّرت عام 2004 لمدّة ثلاث سنوات فقط؟ وهل من يسعى حقاً لتحرير الأوقاف يقوم بتصفية ملكيّة أوقاف الكنيسة في أبو طور والشيخ جراح ومأمن الله وشارع الملك داود والطالبيّة ورحافيا في القدس، وفي طبريّة وقيسارية ويافا واللّد والرملة والناصره وحيفا؟!".

وختم "الحقيقة الأرثوذكسية" بالقول إن "الحراك الوطنيّ الأرثوذكسيّ مستمرّ، ولن نُننينا بيانات البطيريركية وأجهزتها الإعلامية الكاذبة والمخادعة عن هذا الطريق، في كشف الحقائق، كامل الحقائق، والمؤامرات التي تبغي تسريب الأوقاف، وتفريغ الأرض من أهلها الأصليين أصحاب السيادة. والمطلوب من الإعلام العربيّ -ولا سيّما الفلسطينيّ والأردنيّ- أن يمتلك ما يكفي من الوعي والجسارة لتجنّب السقوط في فخّ بيانات البطيريركية الكاذبة، بعد أن تخلّت الجهات الرسميّة العربيّة عن مسؤوليّاتها".

تأجيل محكمة نتنياهو بتهم الفساد إلى يناير 2021

ذكر موقع صحيفة "يديعوت أحرنوت" ، أنه تم تأجيل محاكمة بنيامين نتنياهو إلى شهر كانون ثاني 2021 بواقع ثلاث جلسات بشكل أسبوعي؛ هذا واستؤنفت محاكمة نتنياهو للفساد بعد توقف دام شهرين، حيث بدأت المحاكمة مع طلب محامي رئيس الوزراء تأجيل المحاكمة لمدة ستة أشهر بسبب تفشي فيروس كورونا.

ولم يكن من المتوقع أن يحضر نتنياهو في الجلسة، التي تجري في محكمة القدس، وهي في الغالب مداولات إجرائية؛ كما طالب محامي نتنياهو، يوسي سيغيف، بتأجيل المحاكمة بسبب أزمة فيروس كورونا، مضيفاً أنه لا يستطيع استجواب الشهود "بسبب ارتدائهم للأقنعة". وقال "لا أستطيع استجواب الشهود بينما يجلسون مرتدين أقنعة". "كيف يمكن إجراء استجواب عندما أكون مرتدياً القناع ، والشاهد يرتدي القناع والقاضي أيضاً؟".

وأضاف: "جئت إلى هنا وأنا لست مستعداً؛ وأقترح أن نلتقي هنا مرة أخرى في غضون ستة أشهر، بعد الانتهاء من إجراءات فيروس كورونا، وعندما نكون أكثر ذكاءً وجهوزية"؛ ورد المدعي العام ليات بن آري بالقول إنه في الأشهر الأخيرة لم يطلب أحد من فريق الدفاع عن نتنياهو الاطلاع على مواد التحقيق استعداداً للمحاكمة، ولم يكن هناك ما يبرر طلب سيغيف بالتأجيل؛ ثم حكم القاضي ريفكا فريدمان، الذي يرأس اللجنة القضائية للمحاكمة، ببدأ مرحلة الاستجواب في يناير 2021، بواقع ثلاث جلسات أسبوعية.

وقال فريدمان إن الجلسات ستعقد أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء وسيطلب من المدعي عليهم الحضور؛ يشار إلى أن نتنياهو متهم بالاحتيال وخيانة الأمانة وقبول الرشاوى في سلسلة من الفضائح التي يُزعم أنه تلقى فيها هدايا سخية من أصدقائه أصحاب النفوذ وتبادلته مع جهات تنظيمية للحصول على تغطية أفضل له ولعائلته؛ وكانت الجلسة مصممة للدفاع وإعطاء الادعاء فرصة أخيرة لإطلاع المحكمة على تقدمهم في فحص مادة التحقيق، قبل أن تدخل المحاكمة مرحلة الاستجواب؛ التي بدأت تستأنف في ايار، حيث يواجه نتنياهو استياء واسع النطاق من تعامل حكومته مع أزمة الفيروس التاجي. يتجه الإسرائيليون بشكل متزايد إلى الشوارع للمطالبة باستقالته.

ويواجه نتنياهو تهم الفساد وخيانة الأمانة والحصول على الرشوة والاحتيال، والملفات هي:
 الملف 1000: يشمل اتهامات لنتنياهو بالحصول على منافع شخصية من أثرياء ورجال أعمال، بينهم المنتج السينمائي أرنون ميلتشين والملياردير جيمس باكر؛ وقال المستشار القضائي إن الاثنين زودا عائلة نتنياهو بصناديق شمبانيا وعلب سيجار على مدار سنوات بناء على طلب نتنياهو وزوجته، ووصف ذلك بـ"خط إمداد" لتصل قيمة الهدايا مئات آلاف الشواقل. في المقابل، عمل نتنياهو على الدفع بمصالح ميلتشين التجارية.
 الملف 2000: يتضمن اتهامات لنتنياهو بمحاولة التوصل إلى اتفاق مع ناشر صحيفة "يديعوت أحرونوت" أرنون موزس، للحصول على تغطية إيجابية في الصحيفة، مقابل إضعاف صحيفة "يسرائيل هيوم" المنافسة.
 الملف 4000: وهو الملف الأكثر خطورة حيث يتضمن اتهامات لنتنياهو بإعطاء مزايا وتسهيلات مالية للمساهم المسيطر في شركة الاتصالات "بيزك" شاؤول ألوفيتش، مقابل الحصول على تغطية إيجابية في الموقع الإخباري المملوك لآلوفيتش، "واللا".

محكمة لاهاي تمتنع عن التحقيق ضد إسرائيل بشأن ضم الضفة

كشفت القناة السابعة العبرية عن أن محكمة العدل الدولية في لاهاي امتنعت عن فتح تحقيق ضد إسرائيل حول قضية ضم الضفة الغربية وفرض السيادة عليها؛ وقالت إن المؤسسة القضائية الدولية ستذهب في إجازة دون أن تقرر مسألة فتح تحقيق ضد إسرائيل؛ وأشارت القناة إلى أن المحكمة امتنعت عن اتخاذ قرار في السابق بشأن التحقيق ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين.
 وأوضحت أن النظام السياسي في إسرائيل يعتقد بأن يتم اتخاذ القرار من المحكمة وأن تطلب المدعي العام لها فاتو بنسودا بفتح تحقيق قبل الذهاب إلى الإجازة الصيفية.
 ونوهت أن التقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن المحكمة رفضت قرار فتح التحقيق في ضوء تأجيل خطة الضم، وتعترم استخدام ذلك كتهديد لإسرائيل إذا ما أعلنت عزمها تنفيذ الضم.

العدو يستعد لإصدار الجناية الدولية مذكرات اعتقال

ومن جهة أخرى ذكرت صحيفة ידיعوت أحرونوت، أن إسرائيل بدأت تستعد للتعامل مع إمكانية إصدار محكمة الجنايات الدولية مذكرات اعتقال سرية ضد كبار المسؤولين والضباط على خلفية التحقيقات التي ستجريها في الاتهامات الموجهة ضدهم بارتكاب جرائم حرب.

وبحسب الموقع، فإن اللجنة التمهيدية للمحكمة الدولية ستنشر قرارها بشأن فيما إذا كان هناك سلطة للمدعية العامة فاتو بنسودا في التحقيق بجرائم الحرب ضد إسرائيل، وتحديد الحدود الإقليمية التي سيجري فيها التحقيق.

ويقول الموقع، إن هناك يقظة كبيرة في إسرائيل قبل نشر القرار النهائي بشأن اختصاص المحكمة للتحقيق في الأراضي الفلسطينية باعتبارها منطقة محتلة وهناك توافق على أن كل القضايا المتعلقة بها يتم حلها سياسياً؛ وتتوقع إسرائيل أن تتلقى إشعاراً قصيراً قبل صدور قرار اللجنة القضائية، وبحسب التوقعات الإسرائيلية، فإن المحكمة قد تختار تأجيل حكمها إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني المقبل، لمعرفة فيما إذا تم انتخاب دونالد ترامب لولاية ثانية.

ووقع ترامب في الشهر الماضي على مرسوم رئاسي يسمح بفرض عقوبات اقتصادية على الجناية الدولية، لمحاولتها استجواب ومحاكمة القوات الأميركية لارتكابهم جرائم حرب في أفغانستان.

وكانت المحكمة سمحت لإسرائيل بنقل موقفها من القضية حتى الرابع والعشرين من حزيران الماضي، إلا أن تل أبيب قاطعت الإجراءات بأكملها ورفضت إضفاء أي شرعية عليها. والتقييم السائد في إسرائيل حالياً هو أن المحكمة ستبنى موقف المدعي بشأن وجود سلطة قضائية على الجرائم المرتكبة في فلسطين، ومع ذلك هناك أيضاً احتمال برفض المحكمة لموقف المدعية العامة، أو لا تتدخل وتعيد القضية للمدعية.

ومن غير الواضح حتى الآن فيما إذا كانت اللجنة القضائية التمهيدية ستتدخل في قرار تحديد حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية، بعد تحديد المدعية العامة للدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة.

وتتخوف إسرائيل - بحسب موقع يديعوت أحرونوت - من تركيبة القضاة في تلك اللجنة، خاصةً وأن بعضهم كان طلب من المدعية العامة في تشرين الثاني 2018، إعادة النظر في قرارها بعدم فتح تحقيق في قضية سفينة مرمرة التي هاجمتها البحرية الإسرائيلية قبالة سواحل غزة وقتلت عدد من الأتراك على متنها.

ورأت الكولونيل احتياط في الجيش الإسرائيلي بنيينا شارفيت باروخ، وهي باحثة أولى بمعهد دراسات الأمن القومي، والرئيس السابق في قسم القانون الدولي في مكتب المدعي العام العسكري، إن هذه اللجنة لن تكون متعاطفة مع إسرائيل.

وأشارت إلى أنه في حال قررت المحكمة أن المدعية لديها السلطة لفتح تحقيق في جرائم الحرب، فقد يجد المسؤولون الإسرائيليون، سواء على المستوى السياسي أو العسكري، ومن يروجون لأنشطة المستوطنة، أنفسهم أمام إجراءات جنائية، وقد تصدر بحقهم مذكرات أوامر اعتقال.

ولفتت إلى أنه يمكن أن يشمل ذلك كبار المسؤولين منهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وعدد من الوزراء، ورئيس الأركان وكبار القادة، وأيضاً قادة المستوطنات.

وبحسب موقع يديعوت أحرونوت، فإن إسرائيل قد تقاطع المحكمة وترفض التعاون معها، الأمر الذي قد يقود لاحقاً لإصدار مذكرات اعتقال سرية ضد الإسرائيليين، وحينها إسرائيل لن تتمكن من معرفة ذلك، وهذا سيتطلب منها توخي الحذر خاصةً خلال الرحلات الخارجية للشخصيات الإسرائيلية وكبار الضباط في الخارج خشية الاعتقال.

ولفت الموقع، إلى أن إسرائيل تعمل على صياغة سلسلة من الخطوات لمواجهة ذلك، منها توفير الحماية للشخصيات والضباط الإسرائيليين الذين ستختار المحكمة التحقيق معهم، وأيضاً العمل على نزع الشرعية عن المحكمة، والطلب من الولايات المتحدة فرض مزيد من العقوبات على المحكمة.

وأشار إلى أنه في الأسابيع الأخيرة عقدت عدة جلسات استماع حول مسألة التحضير لقرار المحكمة، بمشاركة بنيامين نتنياهو.

وقال مسؤول إسرائيلي كبير، إن قضية المحكمة سترافقنا لفترة طويلة وتسبب صداماً كبيراً، لكن إسرائيل ليست عاجزة ولديها أشياء ستفعلها في هذه المسألة.

فيما تقول باروخ، إن بعض الدول في أوروبا الغربية والأمريكيتين باستثناء الولايات المتحدة، وبعض الدول الأفريقية، وكذلك استراليا واليابان ودول آسيوية أخرى قد تتعامل مع مذكرات التوقيف السرية.

وأكدت أنه لن يكون هناك حصانة من المحكمة للوزراء والمسؤولين سواء الحاليين أو السابقين، وفي حال صدرت أوامر اعتقال بحقهم، فإن قدرتهم على السفر إلى العديد من البلدان ستكون مقيدة.

وأضافت "إسرائيل تواجه معركة صعبة خاصةً فيما يتعلق بالتعامل مع ما تحدده المحكمة بأنها جريمة المستوطنات"، معتبرةً أن هناك فرصة أمام إسرائيل لعرقلة الإجراءات الدولية من خلال فتح تحقيق نزيه في هذه القضية مع التأكيد على استقلالية المحاكم في إسرائيل.

القبة تتسبب بإشعاعات خطيرة ومستوطنون يطالبون بالتعويض

رفع مزارعون إسرائيليون من أحد كيبوتسات النقب الشمالي دعوى قضائية في المحكمة المركزية في بئر السبع ضد الجيش، بحسب ما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية؛ وجاء في الدعوى القضائية على خلفية طرد الجيش لمزارعين من حقولهم عام 2012 من مساحة حوالي 10 دونمات، بغرض تركيب أنظمة القبة الحديدية لصد الصواريخ من قطاع غزة. وبحسب الصحيفة العبرية، طالب المزارعون بتعويضات حوالي 4.5 مليون شيكل بعدما طلب منهم الجيش في عام 2017 عدم العمل في الحقول المحيطة بقاعدة القبة بسبب الإشعاعات القوية المنبعثة من هوائيات القبة، ما يعني أنهم تعرضوا لإشعاعات خطيرة ضارة بالبشر لعدة سنوات دون علمهم.

الحكم بسجن مواطن أردني لمدة 19 عاماً

صادقت المحكمة المركزية في بئر السبع، على الاتفاق الذي تم بين النيابة ومحامي الدفاع عن المواطن الأردني طاهر خلف، الذي أدين بجريمة الشروع في القتل العمد وارتكاب ما وصفته عمل "إرهابي" والتسبب في أضرار خطيرة وإلحاق الأذى بغواصين على "خلفية قومية متطرفة" في تشرين الثاني عام 2018 في البحر الأحمر؛ وفرضت عليه المحكمة عقوبة السجن

الفعلي لمدة 19 عاماً والزمته بدفع تعويضات بقيمة 250 ألف شيكل للغواصين الإسرائيليين، وفق ما نقلت هيئة البث الإسرائيلية (مكان).
 وادعت المحكمة أن المواطن الأردني، استغل تأشيرة الدخول إلى إسرائيل بهدف العمل "كي ينفذ عملية (ليرتقي شهيداً) بحسب ما جاء في لائحة الاتهام، وفي الموعد المذكور قام بضرب الغواصين بمطرقة حديدية من أجل قتلها".

الشبابك يعلن اعتقال خليتين للجبهة الشعبية

أعلن جهاز الامن العام (الشبابك) عن احباطه مخططا للجبهة الشعبية بالتعاون مع ايران وحزب الله ؛ وجاء في بيان الشبابك انه تمكن خلال الأشهر الأخيرة من إلقاء القبض على عشرة من عناصر المجموعة، التي خططت لتنفيذ عمليات في أماكن مختلفة؛ ويستدل من التحقيقات مع المعتقلين ان المجموعة مرتبطة بتنظيم يقوم بتدريبات مشتركة مع حزب الله وجهات إيرانية والجيش السوري، ويُمَوَّل من بعض هذه الجهات؛ ويدعى هذا التنظيم الشباب القومي العربي .
 وقد بدأت العملية مع اعتقال المدعو يزن أبو صلاح البالغ من العمر 23 عاماً من سكاره قرية عرابة الفلسطينية في شهر نيسان الماضي؛ وقد خطط هذا الشخص لارتكاب عدة اعتداءات إرهابية حيث قام بتجنيد آخرين في إطار خليتين وابتاع قطع أسلحة ومن بين ما خطط له كان اختطاف جندي لغرض المساومة على إفراج سجناء أمنيين واعتداء إرهابي في بلدة حاريس؛ وذلك بليحاء من تنظيم الحرس القومي العربي الذي ينشط في سوريا وله علاقة مع حزب الله وجهات إيرانية؛ كما تم اعتقال ابن عم يزن ويدعى محمد ابو صلاح (29) من سكان بير زيت الذي أقر في التحقيق معه أن افراد الخلية يتخابرون مع عناصر إيرانية وأنهم يلتقون الأرصدة المالية من جهات إيرانية من حزب الله.

كما تم اعتقال 8 أشخاص آخرين لضلوعهم في التخطيط لتنفيذ عمليات؛ وقال الشبابك بأن تفكيك الخليتين يثبت العلاقات الوثيقة التي تقيمها إيران و حزب الله مع تنظيم الجبهة الشعبية لتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية.